

Distr.: General
6 October 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

دورة مستأنفة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الاستماع لمقدمي الالتماسات

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبياها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2009/13)؛
(A/AC.109/2009/L.8)

٢ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة أن وفود الأرجنتين والبرازيل والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وباراغواي وبيرو وأوروغواي أعربوا عن رغبتهم بالمشاركة في نظر اللجنة في هذا البند.

الاستماع لمقدمي الالتماسات

٣ - بدعوة من الرئيس اتخذ كل من السيد ستيفنس والسيدة روبرتسون (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند) مكاناً له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٤ - **السيد ستيفنس (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند):** قال إن الأفراد الذين صنعوا الـ ١٧٦ سنة من تاريخ جزر فوكلاند قد خلفوا لنا تراثاً حياً. وأعاد إلى الذاكرة منجزات وذكرىات السكان الأوائل وذريتهم، الذين لا يزال الكثيرون منهم يعيشون ويعملون في هذه الجزر. وأردف قائلاً إن بعض المستوطنين الأوائل جاءوا من اسكتلندا كزراعة، وكان بعضهم تجاراً يتنقلون بتجارهم في قوارب محلية، وكان كثيرون منهم بحارين إسكندنافيين وألمان قادهم العواصف إلى هناك أو تحطمت قواربهم على الشواطئ الصخرية، وتحول عدد كبير منهم من البحر إلى الزراعة كمهنة.

٥ - واستطرد قائلاً إن سكان جزر فوكلاند اختاروا العيش كما أرادوا وبنوا لأنفسهم مستقبلاً هناك. فليسوا جماعة من الأفارقة الغرباء شجنتهم بريطانيا إلى حيث هم

كما تدعي الأرجنتين، بل هم أناس تواردوا في الأصل من أماكن متنوعة كما تشهد بذلك أسماء أسرهم، واختاروا البقاء هناك. بمحض إرادتهم. وفي الواقع، أن نسبة كبيرة من الأسر في جزر فوكلاند كانت تعيش في هذه الجزر قبل أن يعيش الأرجنتينيون في الأرجنتين. فهم جماعات مترابطة لها هويتها الخاصة، ولديهم شعور قوي بالانتماء إلى الجزر وقد كونوا لأنفسهم نمطاً من الحياة ونوعاً من المجتمع ملائماً جداً لهم.

٦ - والطريق إلى الأمام، بالنسبة إلى الأرجنتين، لا يكمن في المفاوضات بل في التسليم الكامل بالجزر، الأمر الذي سيؤدي إلى المعادل الحديث لنفس الحالة التي أنشئت اللجنة لحلها، وهي: حالة البلد الصغير الذي يسيطر عليه حاكم غاشم لا تهمه بشئ مصلحة سكانه. وقال إن عليه، بوصفه عضواً في الجمعية التشريعية منتخبا بطريقة ديمقراطية، واجبا قوياً أن يدعم حق سكان الجزر في تقرير مصيرهم، وبناء على ذلك، بحث اللجنة على الاعتراف بهذا الحق كي يمكن لهم أن يعيشوا الحياة التي يختارونها وأن لا تبتلعهم قوة أجنبية تعتبرهم غرباء في بلدهم.

٧ - **السيدة روبرتسون (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند):** قالت إنها وسائر أعضاء الجمعية التشريعية المنتخبين ديمقراطياً تعرب عن أسفها لتكرار اعتماد اللجنة مشروع قرار يتعارض مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع رغبات أهل جزر فوكلاند. فمشروع القرار هذا يمثل محاولة من طرف واحد للمنازعة بقصد صرف النظر عن حقوق شعب وحرياته وإنكاراً لمبدأ تقرير المصير.

٨ - وتابعت قائلة إنها لا ترى ثمة أي إمكانية لموافقة المملكة المتحدة على التفاوض في مسألة السيادة على جزر فوكلاند. فدستور جزر فوكلاند، كسائر دساتير الأقاليم

لا تشير إلى حق السكان غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنما تشير فقط إلى مصالح السكان. وذلك لا يتعارض فقط مع مبادئ الديمقراطية بل يتعارض أيضا - منذ تشريع الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ - مع موقف الجمعية العامة التي قررت لجنتها الرابعة أن مبدأ تقرير المصير يجب أن لا يتوقف تطبيقه في الحالات التي يوجد فيها نزاع حول السيادة.

١٢ - وتابعت قائلة إن القصد من مبدأ السلامة الإقليمية هو وقاية الدول القائمة من التمزق في المستقبل، وليس حل النزاعات القديمة العهد فيما يتعلق بالسيادة. فهذا المبدأ لا ينطبق على جزر فوكلاند التي احتلتها الأرجنتين لفترة قصيرة فقط في وقت كانت ملكية الجزر محل نزاع. ولم تكن الجزر قط جزءا لا يتجزأ من الأرجنتين، وكانت موجودة ككيان سياسي قبل تحديد الحدود الحديثة للأرجنتين. وفضلا عن ذلك، هناك تناقض بين الاحتكام إلى هذا المبدأ ورغبة الأرجنتين المعلنة في إنهاء ما تسميه الوضع الاستعماري الحاضر للجزر. ووفقا للمبدأ التاسع من قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥)، ينبغي أن يكون اندماج الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي في الدولة القائمة بإدارته نتيجة لرغبات أهل الإقليم المعرب عنها بحرية. وبناء على ذلك، فإن نقل السيادة إلى الأرجنتين يتعارض مع هذا المعيار لأن شعب جزر فوكلاند لن يختار أبدا الانضمام إلى الأرجنتين أو الاندماج فيها.

١٣ - واستطردت قائلة إنه، مع اقتراب نهاية العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، يجب إعادة النظر على سبيل الاستعجال في الشروط والمعايير التي يتقرر على أساسها انتهاء الاستعمار. وقالت إن دستور جزر فوكلاند الجديد، الذي يجب بمقتضاه أن يقبل الحاكم مشورة المجلس التنفيذي في كل الأمور ما عدا الدفاع والشؤون الخارجية، شاهد على وجود عملية متنامية باستمرار فيما يتعلق بالحكم الذاتي الداخلي ويتيح خيارا رابعا ممكنا، بالإضافة إلى الخيارات

البريطانية فيما وراء البحار، يكفل حق الشعب في تقرير مصيره بنفسه، وبناء على ذلك يعود للشعب نفسه القرار في مسألة السيادة. وقالت إن الأرجنتين تدعي بأن مبدأ السلامة الإقليمية يسود على الحق في تقرير المصير، ومن ثم ترى أن ضم الجزر هو الحل الوحيد المقبول للنزاع، وهذا الحل يتعارض مع رغبات أهل الجزر ولذا فهو غير مقبول لدى المملكة المتحدة.

٩ - وأوضحت قائلة إن ثمة طريقتين فقط يمكن بمهما أن يؤدي استئناف المفاوضات بين الطرفين إلى حل سلمي: إذا التمس مشاركة أهل الجزر وموافقتهم، أو إذا قُمع حقهم في تقرير مصيرهم. فإن قمع هذا الحق فيه انتهاك لمبدأي العدل والديمقراطية اللذين تدعي الأمم المتحدة أنها تدعمهما، ولكن، في حالة جزر فوكلاند، لا تدعمهما سوى الدولة القائمة بالإدارة.

١٠ - وفيما يتعلق بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، قالت إن اعتداء الأرجنتين على جزر فوكلاند، لا سيما الاعتداء المتمثل في عدم التعاون فيما يتعلق باتفاقيات مصائد الأسماك والوقود الهيدروكربوني، ومنع الرحلات الجوية الخاصة من المرور عبر الفضاء الجوي للأرجنتين، يحول دون التوصل إلى أي حل سلمي ويبدو أن الهدف منه هو إجبار أهل الجزر على قبول ما لا يريدون. وتدعي الأرجنتين بأنها ترد بذلك على ما تسميه أعمالا "انفرادية" من جانب الحكومة البريطانية، مثل توسيع نظام إصدار التراخيص لمصائد الأسماك في جزر فوكلاند. وفي الواقع، أن هذه التدابير المشروعة هي نتيجة لاستخدام حكومة جزر فوكلاند صلاحياتها لخدمة مصالح السكان والبيئة.

١١ - وأشارت إلى القرارات المتعلقة بمسألة جبل طارق وجزر فوكلاند قائلة إن هذه القرارات هي الوحيدة التي

الجمعية التبشيرية، أدركوا الفرق الأساسي بين أهداف الجمعية وأهداف الاحتلال البريطاني، ولذلك انتقلوا نهائياً إلى تييرا ديل فويجو. أما أسرتها فهي فقد بقيت تزور الجزر حتى أنها ساهمت في بناء كاتدرائية إنجيلية هناك.

١٩ - وتابعت حديثها قائلة إن من الصعب تصور وجود روابط أقوى من الروابط القائمة بين سكان الجزر والمواطنين الأرجنتينيين، بمن فيهم المنحدرون من أصول بريطانية. وقالت إن كثيرين من المستوطنين البريطانيين، بمن فيهم أجدادها هي، يفهمون أن هناك، إلى جانب التجاور الجغرافي، روابط قوية تربط الجزر بالبر الرئيسي للأرجنتين وقد عارضوا سياسة الدولة المستعمرة، المتمثلة في عزل الجزر لمنع جمهورية الأرجنتين من المطالبة المشروعة بالسيادة عليها. فقد ساهم مئات الآلاف من المواطنين الأرجنتينيين المنحدرين من أصول بريطانية في الحياة الثقافية للأرجنتين ويعيشون بانسجام تام مع الأرجنتينيين المنحدرين من أصول أخرى.

٢٠ - وقالت إن أهل الجزر وجيرانهم في البر الرئيسي للأرجنتين سيجنون الخير الكثير من إنهاء الوضع الحالي الناشئ. ففي ظل سيادة الأرجنتين سيتمتع أهل الجزر بأمور من بينها صلات نقل أفضل والوصول إلى المنتجات الزراعية الأرجنتينية، فضلاً عن ضمان احترام طريقة حياتهم ولغتهم وعاداتهم كبقية المواطنين الأرجنتينيين. ومن ثم ينبغي للجنة أن تحت المملكة المتحدة على استئناف المفاوضات بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٢١ - انسحبت السيدة رينولدز.

٢٢ - بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد فيرنيت مكاناً له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢٣ - السيد فيرنيت: قال إن جده الأكبر، الدون لويس فيرنيت، كان قد عُين أول قائد سياسي وعسكري لجزر

المبينة في المبدأ السادس من القرار ١٥٤١ (د-١٥)، لتقرير ما إذا كان الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي قد حقق قدراً كاملاً من الحكم الذاتي. وبناء على ذلك، شجعت اللجنة على المراعاة الواجبة لهذه التطورات الجارية في الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار، بما فيها جزر فوكلاند، عند نظرها في الإجراءات التي ستتخذ في العقد الثالث، مع إيلاء الاعتبار للحالة الآخذة بالنضج في علاقة الإقليم بالمملكة المتحدة.

١٤ - وتابعت قائلة إنه قد أصبح من الغرابة في تزايد مستمر أن تشير اللجنة إلى نزاع عمره ٢٠٠ سنة حول السيادة على حقوق سكان إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. وحثت اللجنة على النظر فيما إذا كان ذلك يتسق حقاً مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

١٥ - انسحب السيد ستيفنس والسيدة روبرتسون.

١٦ - بدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة رينولدز مكاناً لها إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

١٧ - السيدة رينولدز: قالت إنها تنحدر مباشرة من الموقر (ريفرند) توماس بريدجز، وهو من الإنجليز الذين وصلوا إلى جزر مالفيناس عام ١٨٥٦ للعمل من أجل الجمعية التبشيرية لأمريكا الجنوبية. وكان هدف الجمعية تمدين وتنصير السكان الأصليين في منطقة تييرا ديل فويجو، وكان أعضاء الجمعية يسافرون كثيراً إلى هناك ويصطحبون معهم في العودة أسراً من السكان الأصليين لتعليمهم الإنكليزية وتزويدهم بالثقافة الدينية وما إلى ذلك.

١٨ - وعندما استولت المملكة المتحدة على الجزر عام ١٨٣٣، كان المستوطنون البريطانيون يقومون بطرد السكان الأرجنتينيين ويميزون ضدهم لمنعهم من الاستيطان في الجزر، وبذلك رسخوا الحكم الاستعماري، وهو الحالة القائمة حتى يومنا هذا. وتابعت قائلة إن الريفرند بريدجز وآخرين من

٢٨ - السيد تايانا (المراقب عن الأرجنتين): قال يبدو من المفارقات الغريبة أنه في حين يعمل المجتمع الدولي جاهدا بحثا عن سبل لمعالجة مختلف التحديات كالأزمة المالية الدولية وتغير المناخ، ما زالت العراقيل تقام في طريق اللجنة، عندما يتعلق الأمر بإنهاء الاستعمار، لإحباط جهودها الرامية إلى تحقيق تقدم في هذا الصدد.

٢٩ - وقال إن حالة جزر ماليناس، كما أقرت اللجنة نفسها، ليست كغيرها من الحالات. فالمملكة المتحدة، باحتلالها أرضا كانت تحت السيادة الأرجنتينية، انتهكت الوحدة السياسية والسلامة الإقليمية لجمهورية الأرجنتين. وبناء على ذلك، فإن استمرار احتلالها للجزر يتعارض مع مبدأ أساسي منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). فقد تم طرد سكانها واستُبدل بهم سكان غريباء يعيشون معزولين عن البر الرئيسي. فمثل هؤلاء السكان لا يمكن أبدا اعتبارهم خاضعين لدولة استعمارية. وفي الواقع، كان هؤلاء السكان أداة ونتيجة معا لعملية اغتصاب قامت بها دولة استعمارية.

٣٠ - وتابع قائلاً إن المملكة المتحدة أثبتت الجنسية البريطانية لسكان الجزر بقانون الجنسية البريطانية الصادر عام ١٩٨٣. وإن ادعاءها بوجود تطبيق مبدأ تقرير المصير على هؤلاء الناس هو تعطيل صارخ للمنطق والعدل والقانون. فالمملكة المتحدة تدعو إلى تطبيق مبدأ تقرير المصير بينما ترفض في الوقت نفسه استئناف المفاوضات مع الأرجنتين، متجاهلة الولاية المحددة في القرارات المتتابعة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها. وهي بقولها إنها لا توافق على استئناف المفاوضات إلا إذا كان سكان الجزر يرغبون في ذلك، تتجاهل إرادة الدول الأعضاء في المنظمة وتضع انفراديا شرطا مسبقا لم يرد في أي من القرارات المتعلقة بالموضوع.

ماليناس عام ١٨٢٩. والمرسوم الذي أنشئت بموجبه هذه القيادة يبين جزئيا لماذا تواصل الأرجنتين إصرارها على تأكيد مطالبها المشروعة بالجزر اليوم. فالمرسوم ينص على أنه، وقت انفصال الأرجنتين عن إسبانيا، كانت إسبانيا تملك هذه الجزر وأن الأرجنتين ورثت جميع الحقوق التي كانت تتمتع بها إسبانيا بالنسبة إلى هذه الجزر. وبناء على ذلك، كانت هذه الجزر تعود إلى الأرجنتين حتى قبل بزوغ الأرجنتين كدولة مستقلة.

٢٤ - وأوضح قائلاً إن المرسوم يعهد أيضا إلى قائد الجزر بكفالة احترام أنظمة صيد الأسماك. وفي عام ١٨٣١، صادر الدون لويس فيرنيت ثلاثة قوارب صيد تابعة للولايات المتحدة لمخالفتها تلك الأنظمة. وردا على ذلك، شنت الولايات المتحدة حملة تأديب على الجزر. وبعد سنة من ذلك، استولت المملكة المتحدة على الجزر وطردت السكان منها.

٢٥ - وأشار إلى أن كل من يزور الأرجنتين لا بد أن يسمع اسم "ماليناس" منطلقا من إحدى النوافذ أو أن يرى أولادا يلعبون في ساحة يسمونها "ماليناس الأرجنتين". ومن المستحيل للمواطنين الأرجنتينيين أن يتصوروا بلدهم بدون جزر ماليناس.

٢٦ - وتابع قائلاً إن دستور الأرجنتين لا يقتصر على تأكيد إيمان الأرجنتين الراسخ بحقها في جزر ماليناس وتصميمها على استعادتها، بل يتضمن أيضا تعهدا باحترام طريقة حياة سكان الجزر. وعلى هذا الأساس يدعو اللجنة إلى تشجيع الحوار البناء بين المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كيما يمكن التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للتراع حول السيادة.

٢٧ - انسحب السيد فيرنيت.

هيدروكربونية، ورفض تشغيل الرحلات الجوية الخاصة بين البر الرئيسي للأرجنتين وجزر مالفيناس برغم ما تم الاتفاق عليه بشأن الصيغة المتعلقة بالسيادة في تبادل مذكرات جرى في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١. وحاولت المملكة المتحدة أيضا إدراج أجزاء من الإقليم الوطني للأرجنتين في الرسالة التي قدمتها إلى اللجنة المعنية بحدود الجرف القاري، وهذا الإدراج غير مشروع. فهذه الأعمال تنتهك قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي يدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة في الوقت الذي تمر فيه الجزر بالعملية الموصى بها من جانب الأمم المتحدة. وهناك عمل انفرادي آخر يتعلق ببدء نفاذ ما يسمى "الدستور" الجديد وما ذلك إلا محاولة لستر الوضع الاستعماري وعرضه كشئ "حديث" و "ما بعد الاستعمار"، وتقديم السكان البريطانيين المزروعين هناك على أنهم سكان ينطبق عليهم مبدأ تقرير المصير.

٣٤ - وتابع قائلا إن المملكة المتحدة ترفض الوفاء بالتزامها الدولي وتحاول تبرير نفسها بتفسيرات نزوية لمبادئ يقصد بها إنصاف الشعوب المقهورة. ويبدو أنها ترى أن الالتزامات الدولية تنطبق على بعض البلدان ولا تنطبق على البعض الآخر، وهذا أمر غير مقبول. فإذا كانت المملكة المتحدة تعتقد بأن التحديات التي تواجه المجتمع العالمي ينبغي أن تحل عن طريق الحوار والتعاون وفقا لقرارات الأمم المتحدة فعليها أن تثبت اعتقادها هذا في مندييات إنهاء الاستعمار.

٣٥ - وإذ لاحظ أن المملكة المتحدة قررت، بعد خمس سنوات من المفاوضات الشاقة، أن لا تواصل وضع العقبات في طريق الزيارة التي يعتزم أقارب الأرجنتينين الذي سقطوا في صراع عام ١٩٨٢ القيام بها لحضور حفلة إحياء ذكرى هؤلاء الأحياء، أعرب عن أمله أن تستمر المملكة المتحدة في الحوار بهذه الروح وأن تمثل نهائيا للقرارات الكثيرة المتعلقة بهذه المسألة.

٣١ - وأضاف قائلا إن المملكة المتحدة تحاول الاستفادة من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) بينما تتجاهل في الوقت نفسه كون مبدأ السلامة الإقليمية يسري على مسألة جزر مالفيناس. ولهذا السبب كانت القرارات المتعلقة بمسألة جزر مالفيناس تشير إلى ضرورة مراعاة مصالح سكان الجزر. ومن الجدير بالملاحظة أن دستور الأرجنتين ذهب إلى أبعد من ذلك، بالدعوة إلى احترام طريقة حياة السكان. وأوضح أن إعطاء "رغبات" السكان الأفضلية على استئناف المفاوضات إنما هو محاولة لتفادي دعوة الأمم المتحدة إلى استئناف المفاوضات من أجل تحقيق حل عادل وسلمي ونهائي للتراع.

٣٢ - وقال إن جمهورية الأرجنتين ملتزمة بحق تقرير المصير لجميع الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية. بيد أنها ترفض التلاعب بهذا المبدأ الأساسي من جانب دولة عضو لصالح سكان كانت قد زرعتههم بصورة مصطنعة في أرض اغتصبتها بالقوة وهي جزء من الأرجنتين. وأردف قائلا إن حكومته تطالب باستعادة سيادتها الكاملة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويش والمناطق البحرية المحيطة بها، ولكنها مستعدة في الوقت نفسه للوفاء بالتزامها استئناف المفاوضات بشأن السيادة وقد أثبتت عمليا استعدادها ذاك. على أن هذا الالتزام ينطبق على الطرفين. وأوضح أن حكومته اتخذت أيضا خطوات للتعاون مع المملكة المتحدة في الأمور العملية الناشئة عن الوضع القائم بحكم الواقع بهدف خلق إطار يؤدي بالطرفين إلى استئناف المفاوضات.

٣٣ - واستطرد قائلا إن المملكة المتحدة ارتكبت، على الرغم من ذلك، عددا من التصرفات الانفرادية في المناطق المتنازع عليها، كتوسيع نظام إصدار التصاريح لمصائد الأسماك ليشمل حصص الصيد لمدة ٢٥ سنة، ومنح التراخيص بصورة غير مشروعة للاضطلاع بأنشطة

٤٠ - وأشار إلى أن البرازيل ورؤساء الدول الأعضاء في ميركوسور والدول المنتسبة إليها أكدوا، في مؤتمر قمة ميركوسور الأخير المعقود في السلفادور، بنود الإعلان المتعلق بجزر مالفيناس، الذي اعتمد في بوتريرو دي لوس فيونيس عام ١٩٩٦، قائلاً إن ذلك الإعلان لاحظ أن من مصلحة المنطقة كلها حل النزاع على السيادة الذي طال أمده، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومنظمة الدول الأمريكية. ولاحظ (الرؤساء) أيضاً أن اتخاذ تدابير انفرادية يتعارض مع قرارات الجمعية العامة. وأكدوا أن إدراج جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش في قائمة بلدان وأقاليم ما وراء البحار المشمولة بالجزء الرابع من المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية، لا يتفق مع الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين ولا مع وجود نزاع على السيادة.

٤١ - وقال إن الدول الأعضاء في ميركوسور والدول المنتسبة إليها تؤيد مشروع القرار وتأمل أن يُعتمد أيضاً بتوافق الآراء.

٤٢ - السيد ليو خينمين (الصين): قال إن النزاعات الإقليمية بين الدول يجب أن تحل بالمفاوضات السلمية، وفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، أعرب عن أمله أن تواصل حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة الحوار البناء حول مسألة مالفيناس، وأضاف أن وفده يؤيد مشروع القرار.

٤٣ - السيدة سليمان (سيراليون): قالت إن على الدولة القائمة بالإدارة، وفقاً للمادة ٧٣ من الميثاق، أن تعترف بأن مصالح أهل الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي لها المقام الأول، وأنها ملتزمة بتعزيز رفاهية هؤلاء السكان إلى أقصى حد ممكن. وبناء على ذلك، ينبغي أن يُسمح لسكان جزر فوكلاند بممارسة حقهم في تقرير المصير. وينبغي للأرجنتين والمملكة المتحدة الدخول في حوار مستدام بهدف إيجاد حل

٣٦ - وفي الختام أكد أن حكومته على استعداد للتفاوض على أساس القانون الدولي ومختلف القرارات المتعلقة بهذه المسألة بغية تحقيق حل عادل ونهائي للنزاع.

مشروع القرار A/AC.109/2009/L.8

٣٧ - السيد مونيوز (شيلي): أشار، لدى عرضه مشروع القرار A/AC.109/2009/L.8 نيابة عن مقدميه، إلى أن حضور هذه الجلسة من جانب عدد كبير من ممثلي بلدان أمريكا اللاتينية يؤكد اهتمام بلدان المنطقة بإيجاد حل دائم للمسألة. وأوضح أن شيلي، كغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية الممتثلة هنا، تؤيد حقوق الأرجنتين في النزاع على السيادة وتعتبر أن المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هي الطريق الوحيد إلى الأمام. وفي هذا الصدد، أشار إلى الإعلان الذي صدر بشأن هذا الموضوع في الدورة الأخيرة للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، وإلى الرسالة الخاصة المتعلقة بالسيادة في مسألة جزر مالفيناس التي صدرت في القمة الإيبرو - أمريكية لرؤساء الدول والحكومات.

٣٨ - وقال إن استمرار الأوضاع الاستعمارية في القرن الحادي والعشرين أمر يتنافى من الزمن. وإذا لاحظ أنه ليس ثمة مبرر معقول لأي تأخر في حل مسألة السيادة على جزر مالفيناس، دعا طرفي النزاع إلى استئناف المفاوضات. بغية إيجاد حل عادل ونهائي للنزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها وختاماً أعرب عن أمله في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٣٩ - السيد لويزاغا (المراقب عن باراغواي): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) والدول المنتسبة إليها، فأكد دعم هذه الدول للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على سيادة جزر مالفيناس.

والمناطق البحرية المحيطة بها، وختاماً، أعرب عن أمله أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٤٩ - السيد كلايب (إندونيسيا): أشار إلى أن حالة جزر فوكلاند (مالفيناس) ليست من قضايا إنهاء الاستعمار، وأن حلها يجب أن يتم بالمفاوضات السلمية، لما فيه خير السكان. ومن ثم أعرب عن أمله أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٥٠ - السيد سوليون - روميرو (دولة بوليفيا المتعددة الأجناس): قال إن المبدأ ذا الصلة هنا ليس مبدأ المصير بل مبدأ الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية. فالمملكة المتحدة احتلت جزر مالفيناس بالقوة وطردت سكانها الأصليين. ثم إن امتناع المملكة المتحدة، وهي دولة لها وضع متميز في مجلس الأمن، عن الدخول في محادثات مع الأرجنتين بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها يؤيد اعتقاد وفده بأن العضوية الدائمة في مجلس الأمن ليست ضماناً لاحترام الحاجة إلى إيجاد حل سلمي للتزاعات ومن ثم يجب إلغاء هذا الامتياز.

٥١ - وتابع قائلاً إن وفده يدعو مرة أخرى إلى حل حالات الاستعمار بالتفاوض وأعرب عن أمله في أن يتم بتوافق الآراء اعتماد مشروع القرار المعروض على اللجنة.

٥٢ - السيدة إسبينوزا (إكوادور): قالت إن وفدها يؤيد بقوة الحق المشروع للأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. فإن الحالة المعنية هنا تختلف عن حالات إنهاء الاستعمار الأخرى لأنها تنطوي على مبدأ السلامة الإقليمية واحترام السيادة للدول، وهذا المبدأ، في رأي وفدها، يتسم بأهمية قصوى في العلاقات الدولية.

سلمي وعادل ودائم للتزاع على السيادة، واضعين في الحسبان آراء أهل الجزر ورغبتهم.

٤٤ - السيد دولغوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيد مشروع القرار المعروض على اللجنة ويأمل أن يتم اعتماده بدون تصويت. وينبغي للأرجنتين والمملكة المتحدة أن يجدا حلاً مقبولاً للطرفين عن طريق المفاوضات الثنائية، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٥ - السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن موقف الجمهورية العربية السورية يتسق مع المواقف التي دأبت على اتخاذها مجموعة السبعة والسبعين والصين وحركة عدم الانحياز، التي تؤكد أن الوحدة الإقليمية مبدأ مقدس في حل النزاعات الإقليمية. وبناء على ذلك، يؤيد وفده مشروع القرار ويأمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء. وأضاف قائلاً إنه ينبغي لحكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن يستأنفا الحوار من أجل تحقيق حل للتزاع حول السيادة على الجزر مع الاحترام الواجب للسلامة الإقليمية للأرجنتين.

٤٦ - السيد فاليريو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أكد تأييد وفده لمطالبة الأرجنتين العادلة بالسيادة على جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، واعتقاده بأن المفاوضات الثنائية هي المسار الملائم لحل الحالة الاستعمارية وأعرب عن أمله في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٤٧ - وختاماً، شجع الأمين العام على استخدام مساعيه الحميدة لدفع الطرفين إلى استئناف المفاوضات.

٤٨ - السيد مورينو فيرنانديز (كوبا): قال إن وفده يرى أن الأراضي المتنازع عليها تعود إلى الأرجنتين. ولذلك يحث المملكة المتحدة على الدخول في المفاوضات التي دأبت الأرجنتين على عرض استئنافها بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش

٥٣ - السيدة وليامز (غرينادا): قالت إن وفدها يرغب في أن يرى مشروع القرار يُعتمد بتوافق الآراء وحثت طرفي النزاع على استئناف المحادثات في منتديات ثنائية.

٥٤ - السيد سانت إيمي (سانت لوسيا): قال إن وفده لا يقترح أي تغيير ولكنه كان يفضل أن يرى الفقرة الأخيرة من الديباجة وقد أدرجت كفقرة من المنطوق، لإبراز أهمية قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالموضوع وضرورة المراعاة على النحو الواجب لمصالح سكان الجزر.

٥٥ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2009/L.8

٥٦ - السيد سنوسي (تونس): رحب باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، وأعرب عن أمله أن تعود الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى مائدة المفاوضات لإيجاد حل سلمي ودائم للنزاع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.